مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٢٧٩**

الأربعاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بن مصطفى	(تونس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أمين
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد كاسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير السادس للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/128)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير السادس للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/128)

الرئيس (تكلم بالعربية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أعتزم دعوة أعضاء اللجنة السياسية المعنية بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وكذلك زامبيا، وممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية لمنظمة الوحدة الأفريقية، والممثل الخاص للأمين العام لشؤون جمهورية الكونغو الديمقراطية، للاشتراك في هذه الجلسة.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة اللواء آساني تيجاني، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية توغو، فخامة السيد غناسينغبي أياديما، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تيجاني (توغو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أدعو معالي السيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميراندا (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أدعو معالي السيد ليوناردو شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أدعو معالي الأونرابل ثيو – بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غوريراب (ناميبيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أدعو معالي الأونرابل باتريك مازيمباكا، الوزير بمكتب رئيس الجمهورية الرواندية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مازيمباكا (رواندا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أدعو معالي الأونرابل ألفريد موباندا، وزير خارجية أوغندا، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موباندا (أوغندا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أدعو معالي الأونرابل إيريك سلوامبا، وزير شؤون الرئاسة في زامبيا، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سلوامبا (زامبيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أدعو معالي الأونرابل ستانيسلاوس إ. غ. مودينغي، وزير خارجية زمبابوي، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مودينغي (زمبابوي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فالنتين سينغا، ممثل حركة تحرير الكونغو في اللجنة العسكرية المشتركة، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو السيد آزارياس روبيرا، الأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو البروفيسور باشي - كلافر، ممثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو السيد سعيد جنيد، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير السادس المقدم من الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2001/128.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: S/2001/147، رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ من رواندا؛ و S/2001/150، رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ من أوغندا.

بالنيابة عن المجلس أود أن أرحب بالسيد الأمين العام كوفي عنان، وأن أعرب له عن تقديرنا لحضوره هذه الجلسة الهامة، ولتقريره السادس عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قدمه للمجلس والذي يحتوي على توصيات بالغة الأهمية.

وأود باسم أعضاء مجلس الأمن أن أرحب بأصحاب المعالي الوزراء؛ وأعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار؛ وكذلك بوزير الشؤون الرئاسية لزامبيا ووزير الدفاع في جمهورية توغو وممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية بمنظمة الوحدة الأفريقية؛ والعميد نجوكي موانيكي رئيس اللجنة العسكرية المشتركة. كما أرحب بالسفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللواء ديالو قائد القوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمجهودات الكبيرة التي يقوم بها أعضاء البعثة.

إن اجتماع اليوم هو امتداد للحوار الذي بدأ منذ بداية السنة الماضية بين مجلس الأمن والأطراف الموقِّعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ومبادرة مجلس الأمن بعقد هذا الاجتماع في هذا الظرف بالذات هي تأكيد على عزم المجلس على تحمُّل مسؤولياته تجاه الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي المنطقة بصفة عامة. وقد لمسنا منكم استعدادا للتقدم في مسيرة السلام. وإن حضوركم اليوم هو تأكيد على تلك الإرادة.

يسود الاقتناع بأن الظروف الحالية في المنطقة مهيأة لإعطاء زخم جديد لعملية السلام. واجتماع اليوم يأتي بعد سلسلة الاجتماعات الهامة التي عُقدت في المنطقة والمبادرات

القيِّمة التي قام بها العديد من الزعماء الأفارقة ومنظمة الوحدة الأفريقية للمساهمة في البحث عن حلول للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأتي الاجتماع كذلك ضمن الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، لمعالجة التراع. وهناك الآن فرصة هامة لا تتاح بسهولة، وربما قد لا تجدد، لتجسيد الإرادة السياسية بالشروع بكل حزم في اتخاذ الخطوات العملية والوسائل والآليات الضرورية للتقدم في مسيرة السلام وتحقيق تطلعات الشعب الكونغولي وشعوب المنطقة بأكملها.

وإننا إذ نرحب بالتقدم الذي حصل في الأسابيع الأخيرة في احترام وقف إطلاق النار، وبالمبادرات الإيجابية التي تم الإعلان عنها، نتطلع إلى أن يتواصل الالتزام بذلك، وأن يقع التنفيذ الفعلي لقرارات مجلس الأمن ولاتفاق لوساكا ولاتفاقات كمبالا وهراري للفصل بين القوات، وأن يتم الانسحاب السريع للقوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

إن أعضاء المجلس يرحبون باستعداد السلطات الكونغولية لدفع الحوار الوطني والتعاون مع ميسِّر الحوار السير كيتوميلي ماسيري. وإننا نشجع كل الأطراف الكونغولية على التعاون لإنجاح هذا المسار لما فيه مصلحة الشعب الكونغولي.

لقد تعطل نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أفرز شعورا بخيبة الأمل لدى الكثيرين والأمم المتحدة تستعد الآن للمضي قدما في هذا النشر. وإننا ندعو كل الأطراف إلى التعاون الكامل على نشر البعثة وتوفير الضمانات لسلامة وأمن وحرية انتقال موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وإننا نتابع ببالغ القلق تدهور الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب إطالة أمد الصراع، ونؤكد الحاجة الملحة إلى توفير المساعدة الإنسانية الضرورية للسكان الكونغوليين.

إن اجتماعنا اليوم يشد أنظار الشعب الكونغولي الذي عانى من ويلات الحرب والتمزق، والذي يتطلع إلى استرجاع سيادته الكاملة على ترابه ووحدته واستقلاله الوطني وإلى إعادة الوفاق بين أبنائه.

ويشد هذا الاجتماع أنظار شعوب منطقة البحيرات الكبرى، التي تتطلع إلى العيش في أمن واستقرار، وإلى التفرغ إلى دفع مسيرتها التنموية. كما أن اجتماعنا اليوم يشد أنظار القارة الأفريقية والعالم كله الذي يتطلع إلى وضع حد للتقلبات والصراعات الخطيرة التي تعرفها منذ سنوات منطقة البحيرات الكبرى والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين في المنطقة. لذلك فإننا مدعوون جميعا إلى تحمل مسؤولياتنا وإلى العمل معا حتى نعيد الأمل ونستجيب لتلك التطلعات وهذا هو ما يرمي إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): في شهر حزيران/يونيه الماضي اجتمع أعضاء اللجنة السياسية المعنية باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في هذه القاعة مع مجلس الأمن لمناقشة مسألة النهوض بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تغير الكثير منذ حزيران/يونيه الماضي، وتغيرت بعض الأمور إلى الأفضل في الأسابيع الأخيرة على الأقل.

أولا، أخذت الأطراف يتحدث بعضها مع بعض على أعلى المستويات، بتصميم مجدد على إيجاد حل سلمي. ثانيا، تم تمهيد السبيل لكي يشترك الشعب الكونغولي في حكم بلاده ولكي يدلي بدلوه في تحديد مستقبله. ثالثا، أصبح هناك وقف فعلي للقتال يسود معظم أنحاء البلاد.

إلا أنه كما يدرك المجلس وكل الأطراف المعنية، هناك تحديات كبيرة ماثلة أمامنا تتطلب توفر الإرادة اللازمة لتحقيق السلام والقدرة على تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها.

واليوم، يوجد خط مجابهة يقسم جمهورية الكونغو الديمقراطية بين قوات خمسة جيوش أجنبية، وهو خط يمتد من بحيرة مويرو عند حدود زامبيا إلى ضفاف نهر أوبانغ عند الحدود مع جمهورية الكونغو وأعتقد أن أمام أعضاء المجلس الخرائط الموضحة لذلك.

وطوال الأسابيع الخمسة الأخيرة، ساد الهدوء على ذلك الخط. وطبقا للخطة التي وضعتها اللجنة العسكرية المشتركة والتي أقرتها اللجنة السياسية، يمكن أن تبدأ القوات التي يواجه بعضها بعضا الانسحاب عما قريب من مراكزها المتقدمة والتراجع وراء خط المجابهة. ويمكن أن يمثل هذا التحرك أول خطوة صوب انسحاب جميع القوات الأجنبية في نهاية المطاف من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن هذا هو هدفنا المشترك منذ أن تم التوقيع على اتفاق لوساكا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٩. وعلى الرغم من العقبات وحالات سوء الفهم والتأخير التي منعت تنفيذ ذلك الاتفاق حتى الآن، فإن قدرا من الفضل في إحراز التقدم الأخير يعود إلى جميع الأطراف. ويظل جميع الأطراف مسؤولين عن السير بهذه العملية حتى تحقق نتيجتها المنطقية والحقيقية التي طال انتظارها.

لقد تم التوقيع على خطة فض اشتباك القوات في هراري يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر. وقد قدمت منذ ذلك الحين إلى مجلس الأمن مفهوما للعمليات يتم بموجبه نشر الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة للقيام بعمليات الرصد والتحقق من الإجراءات التي تتخذها الأطراف لتنفيذ خطة فض الاشتباك.

والمجلس مستعد الآن لإقرار ذلك المفهوم، وقد بدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمانة العامة بالفعل في اتخاذ الخطوات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ. وبمجرد أن ينتهي المجلس من مناقشاته هنا، سيتم تحديد تاريخ بدء عمليتي فض الاشتباك ونشر الأفراد العسكريين. ويمكن للقوات أن تبدأ بعد ذلك الانسحاب الذي يتم الإشراف عليه ورصده من جانب مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وينبغي اختيار تاريخ الانسحاب بعناية – بحيث لا يكون متأخرا جدا حتى لا يضيع الزخم الذي تولد بالفعل، على ألا يتم قبل الانتهاء من جميع الأعمال التحضيرية ضمانا لسير العملية بكفاءة وشفافية.

وستتم هذه التحركات العسكرية في بيئة سياسية، أظهرت – رغم كل ما شابها من متاعب وتقلبات – علامات واضحة للتحسن. وأرحب بقرار حكومة الرئيس كابيلا بالسماح للميسِّر المحايد السير كيتوميلي ماسيري بالعمل مع شتى الأطراف الكونغولية لإجراء حوار وطني. ولا يمكن لأي حل عسكري أن يحقق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي عريض بين الشعب الكونغولي يقوم على أساس حوار يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ومراعاة للمؤشرات الإيجابية الأخيرة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنني أحث جميع المانحين الذين تعهدوا بدعم عمل الميسِّر المحايد على التحرك بسرعة للوفاء بوعودهم. وفي نفس الوقت، أحث أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأعم على توفير الدعم المالي وغيره للعمل الهام الذي يضطلع به الرئيس ماسيري.

إلا أنه يتعين علينا القيام، قبل تحقيق الأهداف السياسية طويلة الأجل، بمعالجة الأزمة الإنسانية التي لا تزال تؤثر على أعداد كبيرة من الشعب الكونغولي. وفي هذه المرحلة، يُمنع العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول إلى السكان الذين هم في أمس حاجة إلى المعونة في أجزاء كثيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك مليونان من الأشخاص على الأقل قد نزحوا من ديارهم نتيجة أعمال القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذين يحصلون منهم على مساعدة إنسانية أقل من النصف بقليل. وقد يكون هناك ما يصل إلى ١٦ مليونا من البشر لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء. ويفتقر أكثر من نصف

السكان إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، بينما لا يستطيع ما يقرب من ثلثي السكان الحصول على العلاج الطبي الضروري.

وأخيرا، تعرض أمن بلدان مجاورة ليست مشتركة في الحرب للخطر لأسباب ليس أقلها تدفقات اللاجئين والرجال المسلحين الذين فروا من القتال. وأود أن أسلط الضوء على الحقيقة المأساوية التي تتمثل في أن السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، هم الضحايا الأساسيون للقتال. وقد ارتُكبت جرائم مروعة ضد النساء، بما في ذلك الاغتصاب الذي استخدم كسلاح للحرب، وتم تجنيد الأطفال في جيوش أرسلت إلى جبهة القتال. ولا بد من إعطاء هؤلاء الأطفال فرصة لبناء مستقبل أفضل.

وما فتئ العالم ينتظر من الأطراف في هذا الصراع، الذين وقعوا على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، أن يثبتوا تصميمهم على وضع نهاية للقتال وعلى إرساء أسس السلام والإنعاش. وعندما يفعلون ذلك فقط، يمكن أن يقوم المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتقديم المساعدة المادية اللازمة لهم. لقد استمعنا إلى شكاوى حول بطء العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، أو صغر حجم القوات التي تعتزم نشرها. إلا أن حكومات البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مقتنعة بأنها يمكن أن تعرض حياة جنودها للخطر في ظروف تفتقر إلى الالتزام بشكل يعول عليه من جانب أهم المسؤولين في الصراع.

تلك هي الحقائق الواقعة، التي كنا نتمنى أن تكون بشكل آخر.

ولهذا تكتسب هذه الاجتماعات بين مجلس الأمن واللجنة السياسية كل هذه الأهمية. ولنعول الآن على أوجه التقدم الذي تحقق خلال الأسابيع القليلة الماضية، والاتفاقات التي وقِّعت والخطط الدقيقة التي وُضعت. ولندع أطراف الصراع تبين للعالم أنها مستعدة وقادرة على الوفاء بوعودها لإنهاء الصراع المشين والمروع، والعمل بشكل يعول عليه مع المجتمع الدولي من أجل إرساء أسس الانتعاش.

وفي هذا الصدد، أرحب بتأكيد الرئيس كاغامي لي في محادثة هاتفية في ١٩ شباط/فبراير على قراره بسحب قواته من بويتو وسحب جميع قواته لمسافة ٢٠٠ كيلومتر طبقا لخطة هراري لفض الاشتباك وإعادة الانتشار.

ولقد أعطيتُ تعليماتي لممثلي الخاص، السيد مرجان، وقائد القوة، اللواء ديالو، وهما معنا هنا اليوم، للمساعدة في الإعداد لهذا الانسحاب. وأرجو أن يصبح هذا التحرك من جانب رواندا قدوة تقتدي بها الأطراف الأخرى فتتخذ خطوات مماثلة نحو سحب كل القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف.

لذا، يسعدني أن ألاحظ البيان الذي صدر أمس عن الحكومة الأوغندية بأنها تعتزم سحب مفرزتين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا تطور آخر نرحب به. وينبغي إعطاء الأطراف رسالة واضحة اليوم: دعوا فض الاشتباك بين القوات والحوار بين أبناء الشعب الكونغولي يبدآن. ضعوا الخطط لسحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. اعملوا مع جيرانكم ومعنا لإيجاد سبل إبداعية وخلاَّقة لحل مشكلات الجماعات المسلحة وأمن الحدود. هذه هي النتائج المتوقعة من هذا الاجتماع. وأتمنى لكم كل نجاح في تحقيقها.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

ويسعدني أن أعطي الكلمة الآن للأونرابل ستانيسلاوس مودينغي، وزير الشؤون الخارجية في زمبابوي ورئيس اللجنة السياسية.

السيد مودينغي (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ صديقي القديم السفير كيشوري محبوباني، من سنغافورة، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال

مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، وعلى الدعوة التي وجَّهها لنا، باسم مجلس الأمن، للحضور إلى نيويورك في هذه المناسبة. ويسعدني في الوقت نفسه أن أرى السفير سعيد بن مصطفى، زميلنا الأفريقي، يترأس المجلس هذا الشهر، الذي يناقش المجلس أثناءه العديد من المسائل التي تستأثر باهتمام أفريقيا. ونثني على الأمين العام، السيد كوفي عنان، على عزمه الذي لا يكل من أجل تعزيز السلام في أفريقيا والعالم أجمع.

يشرفني، بالنيابة عن اللجنة السياسية المعنية بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن امتناننا لمجلس الأمن الدولي على دعوته لنا للتفاعل معه، مرة أخرى، بهذه الكيفية بشأن مسألة ملحة جدا تتصل باستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا ندرك مدى الاهتمام والوقت الكبير اللذين كرسهما المجلس ولا يزال، من أجل حسم الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أوائل هذا الشهر اجتمع المجلس، على انفراد، مع رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في إطار جهوده للإسهام في حسم هذا الصراع. وإننا ننضم إلى المجلس في هذه المناسبة حتى نتبادل الآراء بشأن هذه المسألة، ونتفق على الخطوات التالية المطلوبة لدعم وتشجيع مزيد من التقدم في عملية السلام.

المرة الأخيرة التي عُقد فيها اجتماع مماثل بين اللجنة السياسية ومجلس الأمن كانت في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إذ كانت عملية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار تواجه العديد من التحديات: وقعت خروقات لوقف إطلاق النار، واندلع القتال في مناطق مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وواجهت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقبات عديدة، وكان الحوار الوطني لا يزال يسعى إلى التغلب على سلسلة من التعقيدات. وكانت الصورة تبدو كئيبة آنذاك - بل وكان البعض يصفها بأنها محبطة تماما.

اليوم تغير الوضع بصورة جذرية، بما يجدد الأمل والتفاؤل بشأن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلقد سكتت أصوات المدافع على الخطوط الأمامية منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، كما أن التنفيذ السريع لعملية فض الاشتباك وإعادة انتشار القوات التي وافقت عليها الأطراف كافة، يمكن أن يساعد على استمرار صمت المدافع مدة أطول. وتحظى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باعترافها، بتعاون جميع الأطراف في الاتفاق، كما أن المسألة الشائكة المتصلة بمنسق الحوار الوطني تم حسمها.

ولم تفتر همة أطراف اتفاق وقف إطلاق النار أبدا من الالتقاء واستكشاف المبادرات المختلفة للتغلب على أي عوائق قد تعترض إحراز تقدم في عملية السلام. وقد عُقد آخر هذه الاجتماعات للأطراف في لوساكا في ١٢ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، على مستوى اللجنة السياسية والقمة على التوالي. وفضلا عن التأكيد على التزام الأطراف بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، تداولت الأطراف بشأن مسائل هامة مثل فض الاشتباك وإعادة انتشار القوات والمفاوضات السياسية فيما بين الكونغوليين، وأحرزت تقدما كبيرا بهذا الشأن. وقد وقَّعت جميع الأطراف الآن على الخطط الفرعية لفض الاشتباك. أما الطرفان اللذان لم يصدرا بعد الأوامر لقواتهما بفض الاشتباك، فينتظر أن يقوما قريبا بالتوقيع عليها وإيداعها لدى اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة الأمم المتحدة.

والاستعدادات بشأن الحوار بين الكونغوليين يمكن أن تجري على قدم وساق في أي وقت اليوم، عندما يقوم ميسِّر الحوار، الرئيس السابق السير كيتوميل ماسيري، بزيارة كينشاسا تلبية للدعوة التي وجَّهها إليه الرئيس جوزيف كابيلا. وفي ظل الإلحاحية التي تعقدها الأطراف على بدء

الحوار الوطني، فإن جميع الأطراف الكونغولية مدعوة إلى أن تبدأ المشاورات فيما بينها وأن تتعاون مع الميسِّر تعاونا تاما.

ومن الواضح تماما أن الأطراف تواصل أخذ التزاماتها بجدية وأنها راغبة في اغتنام التحول المؤاتي في مسار الأحداث لدفع العملية إلى الأمام وبطرق ملموسة. وقد أكدت اللجنة السياسية والقمة على السواء على الرغبة والعزم على التعجيل بخطى تنفيذ عملية السلام. وفي هذا الإطار، وبهذه التوقعات نلتقي اليوم مع مجلس الأمن كشركاء في السعي إلى إقرار سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يزول التردد والشك وأن تتجدد الثقة في عملية السلام، وأن تُترجم الثقة المتجددة إلى أعمال ملموسة وفي الوقت المطلوب، تنفيذا للمسؤوليات المنوطة بالأمم المتحدة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار والقرارات العديدة لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إلا أننا نلاحظ، بشيء من القلق في هذا الصدد، أن الأمم المتحدة، تنقل انطباعا مؤسفا بالتردد والشك في عملية السلام، في ظل المفهوم الجديد لعمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي ينتهج أسلوب الخطوة خطوة التدريجي والاكتفاء بالحد الأدنى. وتؤمن الأطراف إيمانا راسخا بأن الوقت لم يعد وقت المراوغة والشك، ولكنه وقت المشاركة السريعة في ضوء الظروف الإيجابية السائدة. وكانت قمة لوساكا واضحة تماما فيما تتوقعه، وهو أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تستجيب

”بنشر المراقبين العسكريين والأفراد المرتبطين بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية نشرا كاملا وسريعا، على النحو المصرح به في قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠“.

جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد مترامي الأرجاء. ومن الضروري أن يسمح لبعثة الأمم المتحدة بنشر ٥ ٥٣٧ فردا المأذون بنشرهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠). وخفض العدد إلى ٣ ٠٠٠ فرد، المقترح الآن بموجب المفهوم الجديد للنشر، سيعطي انطباعا لا شك فيه بالافتقار إلى الجدية، إن لم يعط انطباعا سافرا بالاستخفاف والافتقار إلى الصدق والالتزام بقضية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن إحدى وكالات الأنباء وصفت الرقم بالأمس بأنه ”هزيل“.

إن تقليل حجم القوة يساوي القيام بتعديل القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) من الباب الخلفي، من خلال فرض الأمر الواقع. وهو أمر مؤسف للغاية. ولذا، فإننا نناشد مجلس الأمن أن يعيد النظر في الرقم المقترح نشره بموجب المفهوم الجديد. وإذا كانت هناك بالأمس أية شكوك فيما يتعلق بجدية الأطراف والتزامها باتفاق وقف إطلاق النار، فإن هذه الشكوك ينبغي أن تتبدد الآن. لقد تكلمت الأطراف بوضوح تام وبطريقة لا لبس فيها: إنها ترغب في تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تريد تحقيقه الآن، والأكثر من ذلك، أنها على استعداد لشيء من المجازفة في سبيل تحقيقه. وهي تدعو المجلس إلى إبداء استجابة مماثلة، وهي تنتظر هذه الاستجابة بشغف، لا فيما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار وبالسرعة الضرورية فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بضمان تنفيذ قراراته هو المتصلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠).

لدينا الآن فرصة فريدة لإحراز تقدم ملموس من شأنه أن يضع هذه العملية على المسار المؤدي إلى النجاح بثبات. وليس هذا هو الوقت الذي نتخيل فيه أن أي ضوء في نهاية نفق عملية السلام في الكونغو هو بالضرورة ضوء قطار سريع يقترب منا. علينا أن نقتنص اللحظة المناسبة لتحقيق تقدم. وعلى المجلس أن يزيد ثقته في عملية السلام في الكونغو الديمقراطية باتخاذ بعض الخطوات الجسورة والسخية، وإننا لا نقول إن المجلس عليه أن يتخلى تماما عن حذره؛ وإنما نقول إن عليه أن يتصرف على وجه الاستعجال

وبحسم للنهوض بالسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يبدي الاستعداد للقيام بمجازفة محسوبة، إذا دعت الضرورة - كما فعل في سيراليون وكما فعل في كوسوفو، وكما فعل في تيمور. إننا نلتمس من المجلس وضع التزامنا المتجدد بعملية السلام موضع التنفيذ باتخاذ قرارات جسورة وشجاعة: أجل، لماذا لا يشجعنا، بأن يوافق هنا، والآن، على التعجيل بتنفيذ المرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة؟

يجب ألا ندع هذه الفرصة تفلت من أيدينا. إن شعب الكونغو يتطلع بتوقع كبير إلى أعمال المجلس، حتى يتسنى له أن ينعم بالسلام والتقدم كشعب مستقل يتمتع بالسيادة. وهذا أقل ما يمكن أن نفعله لأشقائنا وشقيقاتنا في الكونغو، بل ما يجب علينا أن نفعله. والمجلس مدعو للاضطلاع بمسؤوليته وتمهيد السبيل.

وسأكون مقصرا في أداء واجبي إن لم أغتنم هذه الفرصة لمناشدة مجلس الأمن تقديم المساعدة المالية للجنة العسكرية المشتركة، وهي مؤسسة تقوم بدور رئيسي في الإبقاء على وجود عملية لوساكا للسلام. واللجنة العسكرية المشتركة في أمس الحاجة ماليا وقد تتوقف أعمالها إذا لم تُقدم لها المساعدة العاجلة.

أخيرا، أود أن أنوه بتقرير الأمين العام (S/2001/128) المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، الذي يغطي بعض التطورات الهامة التي حدثت منذ تقديم تقريره الأخير إلى مجلس الأمن. وهو يتضمن قدرا كبيرا من المعلومات القيمة، ويقدم توصيات مفيدة لكي ينظر فيها المجلس. وستتاح للجنة السياسية، بدورها، الفرصة للتعليق على بعض جوانب التقرير وإضافة المستجدات أثناء الاجتماعات الرسمية السرية مع المجلس في وقت لاحق اليوم.

إن عيون الأمة الكونغولية وآمالها معلَّقة بإجراءاتنا اليوم. ويجب أن نعطي الأمل للأمهات والأطفال في الكونغو. والحالة لا تحتمل أي تأخير. فلنتفق جميعا على أنه يكفي ما جرى. فقد مضى وقت التقاعس عن العمل. وينبغي وضع حد لهذا الفصل من الصراع. ويجب أن يعود السلام، نعم، السلام، إلى الكونغو.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر الأونورابل ستانسلاوس أ. ج. مودينغي، وزير الشؤون الخارجية لزمبابوي ورئيس اللجنة السياسية، على كلمته وعلى ما تفضل به من كلمات نحوي ونحو بلدي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الرسمية العلنية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيواصل المجلس نظره في البند في جلسة سرية تعقد في هذه القاعة فورا عقب رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.